العرض القائم بالجزء الآخر لا تركبه من العرض القائم به او القائم بما هو خارج
عنه فان بطلانهما ظاهر لم يذهب اليهما ذاهب هكذا لم يذهب ذاهب الى
تركب العرض من الجوهر والعرض مطلقا كما في قوله الكرسي اي ما نعلم وجوده في
الخارج من الكرسي هو قطع خشبة موضوعة لهيئة مخصوصة واما المجموع المركب
منهما فظاهر انه مركب اعتباري وليس بموجود في الخارج كالمركب من الجسم فانظر
والسواد والكلام في المركب الحقيقي الموجود في الخارج قوله ولا يقولون
بالصور النوعية اي لا يفهم منه انهم يقولون بالصور النوعية التي هي اعراض
وانت خبير بان الصورة والفصل واحد والتغاير بينهما بان الصورة بشرط
لا شيء والفصل لا بشرط شيء كما تقرر في موضعه وقد تقرر ايضا ان وجود الجوهر في
نفسه وجود لشيء ووجود العرض في نفسه وجوده لشيء فلا يمكن ان يكون احدهما
باعتبار صورة للآخر وباعتبار آخر فصلا له ومحمولا عليه متحدا معه في الوجود
كما يدل على امتناع كونه جزءا ذهنيا على ما يدل على امتناع كونه جزءا خارجيا العرض
خلاف آخر هو ان المشائين ذهبوا الى ان الآثار المختصة بكل نوع مستندة
الى جوهر مجرد ومفارق له نسبة خاصة الى ذلك النوع كنسبة النفس الناطقة
الى البدن ويسمونه رب النوع وقيل ان ما جاء في الحديث النبوي صلعم
ان لله ملك الجبال وملك البحار يدل عليه حكماء الفرس هي من الاشراقيين
سموا رب الماء خرداد ورب الاشجار مرداد ورب النار ارديبهشت ورب
الارض وينقل عن هرمس ان روحانيا القى الي المعارف فقلت
له من انت قال انا طباعك التام وعن افلاطون خلعت عن العلقات

البديهية

البدنية وربت رب النوع قوله والا لم يكن اثنين سواء كانا نوعين او
شخصين الا ان ما به الافتراق في النوعين داخل وفي الشخصين خارج
قوله ولما كانت اي يعني قصد تعريف المبادئ تعريف القسمين بناء على انها
صريحا وضمنا ثم اردفه بهما رعاية للطريق المسلوك من تقديم التعريف على التقسيم
وقدم في التقسيم القسم الوجودي نظرا الى ان الاعدام تعرف بملكاتها قوله
الظاهر اي يعني اراد باللازم لازم الماهية لا لازم الوجود اراد بذاتها نفسها غير ماخوذ
معها غيرها لمتنع انفكاكه عنها اي في ظرف الاتصاف فالضروري يشمل لازم الماهية
ولازم الوجود الخارجي ولازم الوجود الذهني وليس المراد منه الضروري الازلي
كما توهم مقابلة الممكن والممتنع فيختص بلوازم الماهية قوله فانها لازمها من حيث
هي هذه الحيثية تعليلية متعلقة باللزوم لا اطلاقية متعلقة بالملزوم فان
المقد العوارض كلها لعرض نفس الماهية من غير القصد وهذا كما تراه يدل على ان
لوازم الماهية مستندة الى نفس الماهية من حيث هي وموافقه كلام الشيخ
الرئيس في كثير من المواضع ولكنه ليس على ظاهره لان الآثار لا تصدر عن الماهية
الا بعد الوجود والاقتضاء لا يكون الا ان يكون للمقتضي نحو من الوجود كما تشهد
به الضرورة وذهب كثير من المتأخرين الى ان لوازم الماهية لازمها من
حيث هي موجودة باحد الوجودين لا على التعيين ولا يخفى ان الوجود لا على
التعيين لا يكفي في الصدور والاقتضاء بل لا بد من تعين الوجود والتحقيق
ان جعل اللوازم هو بعينه جعل الملزومات متعلق الجعل بالملزومات اولا و
بالذات وباللوازم ثانيا وبالعرض ومصداق حمله نفس ماهية الملزوم من حيث

Copyright © King Saud University